

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ARAB THOUGHT FORUM
AMMAN



منتدى الفكر العربي

عُقدت
م ٢٢٠/١/٢٣

Ref

التق

Date

٢٠٠٧/١/٢٣

التاريخ

ندوة

"دولة السلطة وسلطة الدولة"

الدوحة؛ ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

مداخلة

الدكتورة سعاد الصباح

رئيس مجلس إدارة مكتب الاستشارات العلمية

الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

د. سعاد الصباح

دولة السلطة

وسلطة الدولة

القارئ المتسرع لهذا العنوان ربما يأتيه الإنطباع بأنه مجرد مفارقة لغوية أو - ربما - تلاعب رشيق بالكلمات والألفاظ . ولكن المدقق فيه لابد أن يكتشف أنه يتضمن معان ودلالات عميقة تتعلق بجوهر مفهوم الدولة وحدود سلطتها .

فتعبير "دولة السلطة" يشير إلى دولة سمتها الرئيسية ممارسة السلطة ، وتستمر وجودها من هذه الممارسة التي تكون ، على الأرجح ، بطريقة تحكمية أو إستبدادية . أما تعبير "سلطة الدولة" ، فإنه يشير إلى ممارسة الدولة لسلطاتها وفقاً للدستور والقانون . وبالتالي ، فإن إختلاف ترتيب الكلمتين "الدولة" و"السلطة" يشير إلى هذا التمييز بين "الدولة الإستبدادية" و"التسلطية" وبين "الدولة الديمقراطية" .

دولة السلطة :

في دولة السلطة ، يكون الشغل الشاغل للقائمين بالحكم هو ممارسة السلطة ، لأطول مدة من الزمان ، وبدون قيود دستورية أو تشريعية ، وفي غياب رقابة شعبية . وتختلف التعبيرات التي أستخدمها أساتذه علم السياسة للإشارة إلى هذا النوع من الدول مثل : الدكتاتورية ، والتسلطية ، والإستبدادية ، والشمولية أو التوتاليتارية ، ونظم الحكم المطلق .

في هذا النمط من الحكم ، تمارس الدولة سلطاتها دون قيود ، ويؤدي ذلك إلى إختلاط الشخصية العامة للدولة بأشخاص الحكام مما يوجد نمطا للسلطة الأبوية أو الرعوية . الدولة ، هنا ، ليست ممثلة للشعب بل تمارس عليه الوصاية وهي التي تعرف ما هو الأفضل له ، وتقوم بتنفيذه له من خلال أجهزتها التنفيذية وبدون مشاركة حقيقية منه ، ويمارس القائمون بالحكم سلطاتهم بشكل مطلق ، ويستخدمون في سبيل تنفيذ سياساتهم كل الأدوات والأساليب ، المشروعة وغير المشروعة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

د. سعد الصباح

وعندما يعتقد القائلون بأمور الدولة أنهم يعرفون ما هو في صالح الشعب ، فإن تعاملهم مع المخالفين لهم في الرأي يتسم بالعنف والإرغام . في هذه النظم ، يكون الخلاف في الرأي هو بمثابة خروج الإجماع العام ، وتهديداً لوحدة الأمة ، وخطراً على مصالحها . فهذه الدول تقوم في بناءها المؤسسي وثافتها الرسمية على فرض "الوحدة" ورفض "التنوع" . لذلك ، عادة ما ترتبط بنظم الحزب الواحد ، والزعيم الواحد .

انتشر هذا النوع من الدول في العالم خلال فترة الخمسينات والستينات . حدث ذلك في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ووصول الأحزاب الشيوعية إلى الحكم في دول شرق أوروبا . وحدث في المنطقة العربية وأفريقيا بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية . ووعدت هذه الدول شعوبها بتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة المواطنين وذلك من خلال قيام الدولة بالمهام الاقتصادية الرئيسية ، ووجود حزب واحد .

أثبتت الخبرة التاريخية فشل "دولة السلطة" في تحقيق مهامها ، فلا هي حققت التنمية الاقتصادية السريعة ، ولا هي نجحت في استثمار الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة لها . وبصفة عامة ، دخلت هذه الدول في طريق مسدود ، ولم تنجح في تلبية طموحات مواطنيها وتوقعاتهم مما فرض على أغلبها إعادة النظر في مؤسساتها السياسية والاقتصادية والتحول إلى نمط جديد تكون فيه الدولة معبره عن المجتمع وليست وصيه عليها ، وإن تمارس سلطتها في إطار الدستور والقانون وهو الموضوع الذي نشرت فيه عشرات الكتب والبحوث تحت إسم التحول أو الانتقال إلى الديمقراطية .

سلطة الدولة :

أما الحديث عن سلطة الدولة ، فهو حديث عن الدولة التي تمارس سلطتها بشكل ديمقراطي يتضمن الفصل أو التوازن بين السلطات بحيث تقوم كل سلطة بمراجعة الأخرى وتقيدتها ، وأن سلطة الدولة ليست نهائية أو مطلقة ، ولكن يرد عليها حدود وقيود من حيث مجال السلطة ، وأساليبها ، وأدوات استخدامها . وفي هذا الإطار ، فقد ركز الفكر السياسي على من المبادئ الأساسية .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

د. سعاد الصبّاح

(1) نظرية الحقوق والحريات العامة :

بمعنى أن لكل مواطن حقوقاً وحريات أساسية لها طابع العمومية والعالمية وعلى السلطة الحاكمة احترامها ، وإن هذه الحريات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقوق التي يستمدّها الإنسان من كونه إنساناً والموثقة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تلاه من إعلانات مشابهة . وأبرز هذه الحقوق والحريات هي حرية التعبير والفكر والعقيدة .

(2) مبدأ الفصل أو التوازن بين السلطات :

إذا كانت السلطة تغري بالفساد ، فإن السلطة المطلقة هي مفسدة مطلقة . هذا هو الأساس الفكري لفكرة الفصل أو التوازن بين السلطات . ومعنى ذلك عدم إحتكار أو إستقلال أي سلطة باختصاصاتها ، وأن يوجد الدستور نظاماً يكون من شأنه أن السلطة "تُقيّد" و "تُحد" من السلطة الأخرى ، وبالذات في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .

يرتبط بذلك إستقلال السلطة القضائية وهو شرط لازم لإقامة العدل بين الناس ، ولتطبيق القانون على الجميع دون تمييز أو إستثناء .

(3) مبدأ التعددية السياسية :

فالأصل في الحياة هو التنوع والتعدد ، والأصل في المجتمع هو إختلاف المصالح الإجتماعية والتوجهات الفكرية . لذلك ، برز مفهوم التعددية السياسية كتعبير عن هذا التعدد في المجتمع ذاته . ويعكس معنى التعددية السياسية قيم التسامح السياسي ، القبول بالرأي الآخر وإحترامه ، وتبني الحوار منهجاً لحل الإختلافات السياسية .

من ناحية أخرى ، فإن مبدأ التعددية السياسية يتضمن رفض قيام أي فريق سياسي بزعم إحتكاره للحقيقة ، أو أن لديه الحلول النهائية والصحيحة لكل المشاكل . فمثل هذا الموقف يعنى رفض الأفكار الأخرى ، ويفتح الباب للإستبداد . لأن من يعتقد أنه يمتلك الحقيقة لن يكون قادراً على الحوار مع الآخرين ، وتكون علاقته بهم هي علاقة النصيح والإرشاد أو الزجر والوعيد حتى يعودون إلى طريق الصواب .

مجلس الوزراء

د. سعاد الصباح

ويشمل مبدأ التعددية السياسية نمو مؤسسات المجتمع المدني الذي يشمل النقابات والجمعيات الأهلية . وتقوم هذه المؤسسات بدور أساسي في التعبير عن مشاكل الناس وفي حل مشاكلهم .

4) المشاركة السياسية :

أن بناء النظام الديمقراطي يجد قاعدته في مشاركة المواطنين في إختيار ممثليهم في المجالس التشريعية ، وإنتخاب رئيس الجمهورية في النظم الرئاسية ، وذلك من خلال الإنتخابات العامة والمحلية . فالمشاركة تعني حق المواطن في التأثير على إتخاذ القرار وصنع السياسات العامة من خلال إختيار ممثلية ، وتغييرهم . والمشاركة السياسية التي تعتبر أحد حقوق المواطنة في الدولة الحديثة ترتبط بمفهوم مساواة المواطنين من حيث خضوعهم للقانون . وتشمل المساواة القانونية عدة حقوق هي : المساواة أمام القضاء ، والمساواة في وظائف الدولة ، والمساواة في الحقوق والواجبات .

يرتبط بذلك أن سلطة الدولة في النظام الديمقراطي تستمد شرعيتها من المواطنين وهو ما يعبر عنه مفهوم سيادة الشعب أو سيادة الأمة ، ليس لأن هذه السيادة غاية في حد ذاتها ، وإنما باعتبار أن تحقيقها يكفل الحرية والمساواة بين المواطنين .

أن سلطة الدولة بالمعنى يتم ممارستها تحت رقابة من الرأي العام . بل يمكن القول أن هذه الرقابة هي أحد عناصر التمييز الرئيسية بين "دولة السلطة" و "سلطة الدولة" ، فهذه الرقابة تجعل إشترك الشعب في متابعة شئون الدولة إشتراكاً فعالاً .

ويشأى ذلك بشيوع ثقافة الحرية والديمقراطية ، وأن يكون الشعب واعياً بالسلوك الذي يحقق الصالح العام .

فالديمقراطية لا تنمو وتزدهر في مجتمع تسوده ثقافة تسلطية ، بل أن وجود الرأي العام المستنير والواعي بالديمقراطية هو أحد مستلزمات نجاح النظام الديمقراطي والرقابة على سلطة الحكام . ويبرز في هذا المجال دور الصحافة وأدوات الإعلام بما تثيره من نقاش وحوار وإختلاف حول القضايا التي تهم المجتمع .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

د. سعاد الصباح

وعندما نتساءل : أين نحن في المنطقة العربية من هذه الأفكار ، وهل ما نشهده في بلادنا هو "دولة السلطة" أم "سلطة الدولة" ؟

والإجابة على ذلك أن أغلب بلادنا مازالت في مرحلة التحول من "دولة السلطة" إلى "سلطة الدولة" . أننى أعود بذاكرتي إلى مطلع الثمانينيات عندما قرر مجموعة من المثقفين العرب - كنت أحدهم - إقامة ندوة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ، فلم نجد بلداً عربياً واحداً على استعداد لإستضافتها . وذهبنا إلى مدينة ليماسول بقبرص ، وأقيمت الندوة التي كان من نتائجها إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان .

أننى أقول ذلك أولاً لكي نتذكر جميعاً أن المثقفين العرب دعوا إلى الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان قبل أن تتبنى دولاً كبرى هذه الدعوة في وقت لاحق .

وثانياً لكي أنكر أن هناك عملية تطور تحدث في بلادنا العربية ، بدرجات متفاوتة ، وبسرعات متباينة وفقاً لظروف كل بلد وأحواله . ولكن الجميع ينتظم في مسار واحد ، ويتجه صوب هدف واحد وهو : إقامة "سلطة الدولة" على أساس من الدستور والقانون الذي يحمي حريات المواطنين وحقوقهم ، ويكفل المساواة بينهم ، ويحقق الرقابة على سلوك الدولة في ممارستها لسلطاتها .